تنمية قطاع القوارص

تغطّي غابات القوارص بالبلاد التونسيّة في سنة 2007 مساحة 20.399 هك تضمّ حوالي 6,313 مليون شجرة. وتتواجد نسبة 71 % من هذه المساحة في منطقة الوطن القبلي فيما تتوزّع البقيّة أساسا على ولايات بن عروس وأريانة وبنزرت وجندوبة والقيروان.

وبلغ إنتاج القوارص لموسم 2007-2008 حوالي 300 ألف طن. ومثّل صنف المالطي قرابة 47 % من مجموع إنتاج الموسم. وبلغت الكمّيات المصدّرة خلال سنة 2007 حوالي16.321 طن أمّنت عائدات ماليّة قدرها 13,2 م.د.

ويوفّر قطاع القوارص دخلا لحوالي 11.600 منتج وموارد رزق قارّة لما يفوق 25 ألف عائلة كما يشغّل يدا عاملة موسميّة تقدّر بحوالي 3 مليون يوم عمل في السّنة. وعموما يلبّي منتوج القطاع حاجيات الاستهلاك الوطني من الغلال على مدى ستّة أشهر في السّنة.

حظي القطاع بتشجيعات هامّة وخصّ بمشاريع متعدّدة من أبرزها إحداث منطقة صيانة غابة القوارص بولاية نابل سنة 1983 وذلك بجلب مياه الشمال ممّا ساهم في تطوّر معدّل إنتاج الهكتار الواحد من 14 طن خلال المخطط الخامس إلى 19,9 طن خلال المخطط السابع.

وفي بداية التسعينات شهد القطاع تراجعا حيث تقلّص الإنتاج من 250 ألف طن خلال موسم 1986-1987 إلى 224 ألف طن خلال موسم 1990-1991. كما تقلّصت نسبة مساهمة القطاع في الصادرات الفلاحية من 8 % إلى 2,5 % خلال الفترة نفسها.

وإزاء هذا الوضع ضبط المجلس الوزاري المنعقد في 19 فيفري 1992خطة عشرية لتنمية القطاع تهدف أساسا إلى تنمية الإنتاج لبلوغ 300 ألف طن في سنة 2000 و375 ألف طن سنة 2010 وذلك عبر الرّفع في إنتاجيّة الغراسات الموجودة والتوسّع في مساحات القوارص.

كما استهدفت الخطة تطوير أساليب التسويق من خلال العمل بنظام التصنيف بالنسبة إلى الأسواق الداخلية وبعث أسواق للقوارص بمناطق الإنتاج والعمل على التعريف بمميزات القوارص التونسية لكسب أسواق خارجية جديدة.

وقد شهد القطاع منذ سنة 1997 تدعيم مختلف الآليات الواردة بالخطة لاسيما من خلال الترفيع في مساحة الغراسات الجديدة من 1800 هك إلى 4500 هك وفي مساحة منطقة صيانة غابة القوارص بولاية نابل من 1800 هك إلى 4600 هك. كما حظي القطاع بدعم إضافيّ تمثّل أساسا في إقرار برنامج رئاسي للتوسع في الغراسات بالمناطق الجديدة والواعدة وبرنامج المالطي المدعّم.

وللوقوف على مدى توفّق مختلف البرامج العموميّة في تحقيق الأهداف المرجوّة لتنمية قطاع القوارص تولّت دائرة المحاسبات إنجاز مهمّة تقييمية تمحورت حول الإنتاج والترويج وشملت المصالح ذات العلاقة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل وبن عروس وجندوبة والقيروان وبنزرت والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات والمجمع المهني المشترك للغلال ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي. كما امتدّت أعمال الرقابة إلى المصالح التابعة لوزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة التجارة والصناعات التقليدية والديوان التونسي للتجارة.

I- الإنتاج

تعتبر أهداف المخططين التاسع و العاشر للتنمية والمقدّرة على التوالي بـ 285 ألف طن في سنة 2001 و270 ألف طن في سنة 2006 محدودة بالمقارنة مع أهداف الخطة العشريّة لتنمية القوارص التي شهدت تدعيما لآلياتها كان من المفترض أن يساهم في تجاوز أهدافها الأساسية المذكورة آنفا. ومن شأن المراجعة المتواصلة للأهداف المرسومة بالمخططات في اتجاه تقليص تقديرات الإنتاج أن لا تسمح بمعالجة الصعوبات التي يعاني منها القطاع والتي تمّ وضع خطة تنمية القوارص على أساسها.

أماّ على صعيد الإنجازات فقد بلغ معدّل الإنتاج السنوي للقوارص 223 ألف طن خلال المخطط التاسع و235 ألف طن خلال المخطط العاشر وهي إنجازات لم ترتق إلى مستوى المعدّل السنوي المقدّر بـ 240 ألف طن والذي سبق تحقيقه قبل إعداد الخطّة.

ومقارنة بالمواسم السابقة شهد إنتاج القوارص خلال موسم 2007-2008 تطوّرا يعود إلى دخول المساحات الجديدة وكذلك مشروع توسيع منطقة الصيانة طور الإنتاج وهي آليات تمّ إقرارها لاحقا بعد وضع الخطة. غير أنّ مردودية الغراسات المنتجة خلال هذا الموسم وخلال فترة المخططات التي شهدت تنفيذ الخطة لم تتعد 18,56 طنا في الهكتار مسجّلة تراجعا مقارنة بالمردودية المحققة خلال المخطط السابع.

وقد أبرزت الأعمال الرّقابية التي شملت ولاية نابل باعتبارها المنطقة التقليديّة للإنتاج والمناطق الجديدة باعتبارها مساحات واعدة أنّ قطاع القوارص ما زال يشكو من نقائص تحول دون تطوّر مردوديّته وتحدّ من تحقيق الأهداف المرسومة له.

أ- المنطقة التقليدية للإنتاج

استأثرت ولاية نابل خلال موسم 2007-2008 بحوالي 77 % من المحصول الجملي للقوارص وقرابة 86 % من صنف المالطي. وقد ارتفع الإنتاج الجملي للولاية خلال هذا الموسم إلى حوالي 230 ألف طن مقابل 181 ألف طن خلال الموسم السابق نتيجة بالخصوص لتوسيع منطقة صيانة غابة القوارص وللدخول في طور الإنتاج لجانب من الغراسات المنجزة في إطار برنامج دعم غراسات المالطي الذي انطلق سنة 1997. وقد ساهم هذا البرنامج منذ بدايته وإلى موفى سنة 2007 في غراسة حوالي 541 ألف شتلة على مساحة جملية تقدّر بحوالي 1.350 هك تركّزت حوالي 90 % منها بولاية نابل.

إلاّ أنّ تطوّر الإنتاج بالولاية لم يواكبه تحقيق المردودية التي استهدفتها الخطّة وهي30 طن/هك حيث لم تتجاوز 18,45 طن/هك خلال موسم 2008/2007 وظلّت أقلّ بكثير من المردودية التي بلغت 30 طن/هك في بعض الضيعات بولاية نابل و37 طن/هك بولاية بن عروس. كما لم تتحسّن جودة الإنتاج مقارنة بما تمّ تسجيله قبل

انطلاق الخطة لاسيما في ما يتعلق بنسبة الأحجام الصغيرة حيث ظلت في حدود 35 % من جملة الكميات المنتجة خلال الفترة 2005-2008.

وبقطع النظر عن العوامل المناخية، تعزى هذه الوضعيّة أساسا إلى ضعف التحكّم في تقنيات الإنتاج التي تضمّنتها الخطة والمتمثّلة في الرّي والتّسميد والتقليم وإلى عدم كفاية مقاومة الأمراض كما تفسّر بعدم اعتماد مشاتل مثبّتة أي خالية من الأمراض الفيروسية وبتهرّم الغراسات.

1- الرّي

استهدفت الخطة توفير 50 % من حاجيات الغراسات من مياه الشمال والتي قدّرها البحث العلمي الفلاحي على أساس 7500 م^3/هك، فيما يقع توفير الكميّة المتبقّية أساسا من "مائدة قرمبالية". وتبيّن أنّ مياه الشمال لم تغطّ تلك الحاجيات إلاّ في حدود 22 % ممّا أدّى إلى نقص في مدّ الغراسات بالكميات اللازمة من المياه إذ اتّضح أنّها لم تنتفع سوى بحوالي 5500 م^3 بالهكتار الواحد.

فقد لوحظ أنّ الكمّيات المتاحة لقطاع القوارص من مياه الشمال تقدّر حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل بحوالي 35 مليون م^3 على امتداد السنة. غير أنّه لا يمكن استغلالها إلاّ في حدود 20 مليون م^3 نظرا إلى الضغط المسلّط على الطلب خلال فصل الصيف ممّا يثير صعوبات في التزوّد تتضاعف بتزايد حاجيات القطاع السياحي وضعف منسوب المياه بسبب محدودية طاقة الضخ. وقد أفادت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل أنّه يمكن استغلال بقية الكمّيات المتاحة لاسيما خلال فصل الشتاء وذلك بتوفير محطات لتخزين المياه تمكّن من توفير حوالي 10 مليون م^3.

وعلى صعيد آخر بيّنت أعمال الرقابة استنزافا هامّا للمائدة المائية حيث تجاوزت كمّيات المياه المستغلّة حجم الموارد المتاحة بالمائدتين السطحية والجوفية لاسيّما أمام تطوّر المساحات المخصّصة للقوارص. فقد بلغت نسبة استغلال هذه الموارد 176 % في سنة 2005 و136 % في سنة 2007 [1]. وتحول هذه الوضعيّة دون المحافظة على الموارد المائية وتؤثر في الوقت نفسه على ملوحة المياه التي بلغت نسبتها أحيانا 4 غ في اللتر الواحد وتجاوزت بذلك المعايير التي ضبطها البحث العلمي الفلاحي في حدود 1,5 غ في اللّتر.

---

[1] آخر إحصاء متوفّر لدى الإدارة العامّة للموارد المائية بوزارة الفلاحة والموارد المائية.

وتعتبر التّغذية الاصطناعية للمائدة المائية وتركيز معدّات الري المقتصدة للماء من أهمّ الحلول المتاحة للحدّ من هذه الوضعية.

ففي ما يتعلّق بالتغذية الاصطناعية للمائدة، تبيّن أنّ كمّيات المياه التي يتمّ شحنها سنويا تبقى متواضعة مقارنة بطاقة منشآت الشحن المقدّرة بـ 10 مليون م^3 من ذلك أنّها لم تتجاوز 1,2 مليون م^3 خلال سنة 2007. ويعزى ذلك أساسا حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل إلى ضعف الاعتمادات المخصّصة لهذه العملية.

وتبيّن على مستوى الاقتصاد في مياه الري أنّ استعمال هذه التقنية في قطاع القوارص لا يتجاوز 32 % من المساحات المخصصة للقطاع بولاية نابل. وتبقى بالتالي نسبة هامة من الغراسات تروى بالطّرق التقليديّة التي تتسبّب في ضياع كمّيات هائلة من المياه تصل إلى غاية 40 %. كما اتّضح أنّ محدودية استعمال الوسائل المقتصدة للماء تعوق إدماج تقنية التسميد عبر الرّي الموضعي التي أثبتت جدواها في مدّ الغراسات بما يلزمها من أسمدة علاوة على مساهمتها في التقليص من الكلفة.

ويعزى ذلك حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية نابل إلى عدم اقتناع الفلاّح بنجاعة تلك الطّرق وإلى الاعتماد على الدورات المائية في بعض المناطق وهو ما لا يتلاءم مع الطرق المقتصدة للماء.

ويتطلّب ذلك من المصالح المختصة التابعة للوزارة المكلّفة بالفلاحة تكثيف عمليات الإرشاد في المجال علما بأنّ عدد فلاّحي ولاية نابل المنتفعين خلال موسم2007-2008 بالإرشاد لم يتجاوز 237 فلاحا في ما يخصّ الرّي ولم يتعدّ 444 فلاحا فيما يتعلّق بالتّسميد عبر الرّي الموضعي في حين أنّ العدد الجملي للفلاحين يبلغ 8.000 فلاح.

2- التّسميد

تضمّنت الخطة تقديم منحة للفلاّحين قدرها 25 % من كلفة الأسمدة الكيميائيّة وخاصّة منها البوطاس والمواد المعدنية التكميليّة الأخرى. وقد تبيّن في هذا المجال أنّ جلّ الضّيعات ما زالت تشكو نقصا كبيرا في استعمال هذه المواد بالرغم من مرور أكثر من 15 سنة على وضع هذه الخطة حيث أنّ 70 % من المساحات

تشكو نقصا هامّا في مادّة البوطاس يصل إلى حدّ 50 % من الكمّيات اللاّزمة وأنّ أغلب ضيعات القوارص تشهد نقصا في المواد التّكميلية يصل إلى غاية 57 % من حاجيات الغراسات.

وفي المقابل لوحظ استعمال مكثّف لمادّة الأمونيتر من قبل الفلاّحين إذ تبيّن حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية نابل أنّ 80 % من المساحات يقع تسميدها بكميات تفوق المقادير المنصوح بها (600 كغ/هك) لتصل إلى 1000 كغ في الهكتار. وتؤدّي هذه الوضعيّة إلى تحمّل الفلاّح تكاليف إضافية دون جني فوائد هامّة في مستوى الإنتاج مع ما ينجرّ عن الاستعمال المفرط لهذه المادّة من تلوّث للمائدة المائية ومساس بالتوازن البيئي. وفعلا أثبتت متابعة جودة المياه من طرف المندوبيّة الجهوية للتّنمية الفلاحية بنابل أنّ جلّ الآبار تشهد تلوّثا بمادّة النيترات يفوق المعايير المسموح بها (50 مغ/لتر) حيث وصلت درجة النيترات بالمائدة المائية بقرمبالية إلى 302 مغ/لتر في سنة 2006.

ويرجع عدم توازن عمليات التسميد إلى ارتفاع كلفة بعض المواد لاسيما البوطاس والأسمدة التكميلية حيث يميل الفلاحون، حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل، إلى استعمال مادة الأمونيتر الأقل سعرا. كما يعود ذلك إلى محدوديّة عمليّات التحسيس حيث لم يتجاوز عدد الفلاّحين المنتفعين بمختلف الأنشطة الإرشادية في مجال التسميد 312 فلاحا خلال موسم 2007-2008.

من جهة أخرى يمكّن التحليل المخبري لأوراق القوارص من معرفة النقص الحاصل في كمّيات وأنواع الأسمدة. غير أنّه تبيّن أنّ هذه العمليّة التي يتعيّن القيام بها مرّة كل سنة لم يتمّ إنجازها إلاّ من قبل 28 فلاّحا فقط خلال موسم 2007-2008. ومن شأن هذه الوضعيّة التي تعود أساسا إلى ارتفاع كلفة التحاليل أن تؤثّر في مردودية الغراسات وفي جودة المنتوج.

كما اتّضح أنّ الأسمدة المورّدة لا تخضع للمراقبة في غياب إطار قانوني ينظّم هذه العمليّة. وقد خلصت دراسة تمّ إعدادها في سنة 2006 [1] إلى أنّ الأسمدة المستعملة من قبل الفلاحين محدودة الجودة.

[1] دراسة تمّ إنجازها في فيفري 2006 بطلب من المجمع المهني المشترك للغلال حول أساليب تكثيف مستغلاّت القوارص.

وعلى صعيد آخر وقصد توفير الأسمدة العضوية استهدفت الخطّة تشجيع الفلاّحين على إدماج تربية الأبقار بمعدّل رأس في الهكتار أي ما يعادل حوالي 14 ألف رأس. إلاّ أنّه تبيّن أنّ حجم القطيع المتواجد بمناطق القوارص لم يتجاوز 2000 رأس خلال موسم 2008/2007. وقد أثّر هذا النقص على إنتاج الأسمدة العضوية واستعمالها إذ تبيّن أنّ 40 % من المساحات لا تنتفع بهذا الصنف من التسميد وأنّ 30 % من المساحات يقتصر مستغلوها على استعمال 50 % فقط من الكمّيات المنصوح بها (20 طن/هك).

3- التّقليم

استهدفت الخطة تكوين 400 عامل مختص في السنة على امتداد عشرة سنوات مع إعطاء الأولوية لأبناء الفلاّحين نظرا إلى النقص الهام المسجّل في عمليات التقليم. ورغم التّخفيض في العدد المستهدف من 400 إلى 200 متكوّن سنويا ظلّت الإنجازات متواضعة حيث لم يتجاوز عدد المتكوّنين 120 عاملا في السنة. ويعزى ذلك بالأساس إلى عزوف الشبّان عن التكوين في المجال.

وقد لوحظ أنّ نسبة الأشجار التي لا يتم تقليمها بصفة منتظمة تجاوزت 60 % من مجموع الأشجار خلال موسم 2007-2008 وهو نفس المستوى المسجّل قبل انطلاق الخطة. وتعود هذه الوضعيّة إلى النّقص الهام في اليد العاملة المختصّة إذ اتّضح حسب المندوبيّة الجهوية للتّنمية الفلاحيّة بنابل أنّ النّقص وصل إلى 59 % من الحاجيات خلال المواسم الثلاثة الأخيرة.

4- مقاومة الأمراض والآفات

استهدفت خطّة تنمية القوارص وكذلك المخطّط العاشر للتّنمية اعتماد المقاومة المندمجة التي تجمع بين الطرق الكيميائية والبيولوجية ومنها خاصّة استعمال الذكور العقيمة والعمل على دعم تربية الحشرات النافعة قصد التقليص من استعمال الأدوية للمحافظة على البيئة والحدّ من نسبة الرّواسب في القوارص.

وفي هذا الإطار تمّ الشروع منذ سنة 2003 في المكافحة البيولوجية ضد آفة ذبابة القوارص على مساحة 5000 هك بولاية نابل وذلك باستعمال الذكور العقيمة. غير أنّ الإنجازات في هذا المجال لم تبلغ النّجاعة

المرجوّة إذ أنّ النتائج المسجّلة بمناطق التدخّل لم تكن أفضل من تلك المسجّلة بالمناطق التي لم يتم فيها نثر الذكور العقيمة. وأمام تواضع النتائج المحقّقة ظلت المداواة الكيميائية الوسيلة الأكثر اعتمادا ولم يتم بالتّالي تحقيق الأهداف المرسومة منذ بداية البرنامج.

من جهة أخرى استهدفت خطّة تنمية القطاع بعث مركز لتربية الحشرات النافعة ودعم المقاومة بالطّرق البيولوجية. غير أنّ هذا المركز لم يحدث إلاّ في سنة 2004 ولم يشرع في نثر الحشرات النافعة إلاّ خلال سنة 2005. وقد اقتصرت الإنجازات في هذا المجال على مقاومة قشرية الكوشني البيضاء. ولوحظ أنّ المستغلات الفلاحيّة التي شملتها تلك المكافحة في ولاية نابل خلال سنة 2007 ظلّت محدودة العدد إذ لم تتجاوز 56 مستغلة من مجموع 9700.

5- إنتاج المشاتل

استهدفت الخطة الوطنية لتنمية قطاع القوارص إنتاج مشاتل سليمة من أمراض العروق وتكثيف مراقبة إنتاج المنابت قصد ضمان إنتاج مشاتل مثبّتة أي خالية من الأمراض الفيروسية من شأنها تحسين المردودية والجودة وحماية الغراسات من عدّة أمراض. ولئن تعتبر الإنجازات المتعلّقة بإحداث المنابت ومراقبتها هامّة حيث تمّ بناء الأحواض والمنبسطات الإسمنتية العازلة لتشجيع أصحاب المنابت على تطوير طرق الإنتاج وتوفير مشاتل سليمة من أمراض العروق، فإنّ الإنجازات المتعلّقة ببرنامج إنتاج مشاتل مثبّتة تعتبر متواضعة حيث لم يتمّ التوصّل إلى إنتاج وتسويق هذه المشاتل منذ انطلاق الخطّة وإلى غاية سنة 2004.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البرنامج الرئاسي للفترة 2004-2009 استهدف إنتاج 50 ألف شتلة مثبّتة أي ما يمثّل 20 % من حاجيات القطاع وذلك في أفق سنة 2009. وقد تمّ إلى غاية جوان 2008 إنتاج حوالي 20 ألف شتلة مثبّتة ينتظر تسويقها خلال سنة 2009.

6- تشبيب الغراسات

يمثّل بلوغ 40 سنة بالنسبة إلى القوارص بداية مرحلة تدنّي المردودية. وبلغ عدد الغراسات التي تجاوزت هذا السنّ بولاية نابل في موفى جوان 2008 حوالي 1,8 مليون شجرة أي قرابة 40 % من العدد الجملي

لأشجار القوارص بهذه الولاية مقابل 6,5 % في سنة 1975. وقدّرت مردودية الغراسات المسنّة بحوالي 10 طن/هك خلال موسم 2007-2008.

وقد تضمّنت الخطّة حثّ الفلاّحين على تشبيب تلك الغراسات من خلال إسناد منحة التّقليع لإعادة الغراسة والمتمثّلة في 400 دينار للهكتار. إلاّ أنّه تبيّن أنّ عدد الأشجار التي تمّ تشبيبها لم يتجاوز 30.000 شجرة في موفّى سنة 2007. ويعزى ذلك حسب الجهات المعنيّة إلى عدّة عوامل من أهمّها ضعف المنحة المخصّصة للتشبيب وصغر حجم الضيعات وتقدّم العديد من الفلاحين في السن.

ب- المناطق الجديدة

استفاد قطاع القوارص بالبرامج الواردة بالخطة لدفع نسق الغراسات بالمناطق الجديدة خارج منطقة الوطن القبلي وكذلك بالبرنامج الرئاسي للتوسّع بالمناطق الجديدة والواعدة. وقد ساهمت هذه المناطق في تحقيق إنتاج بحوالي 70 ألف طن أي ما نسبته 23 % من الإنتاج الجملي للقطاع خلال موسم 2007-2008.

1- الغراسات بالمناطق الجديدة في إطار الخطّة

عرفت الغراسات بالمناطق الجديدة إنجازات هامّة فاقت التوقّعات إذ بلغ معدّلها 642 هك أي ما يمثّل 142 % من الهدف الذي رسمته الخطة. إلاّ أنّه وباستثناء ولاية بنزرت التي حققت غراساتها مردودية بلغت 24 طن/هك فإنّ المناطق الجديدة الأخرى لم تتجاوز مردوديّة غراساتها خلال موسم 2007-2008 معدّل 10 طن/هك بولاية القيروان و13 طن/هك بولاية جندوبة.

ويمكن تفسير هذه الفوارق بالتقاليد المكتسبة لدى فلاحي القوارص ببنزرت إذ تضمّ هذه الولاية 700 هك من الغراسات القديمة من مجموع 980 هك.

وقد أثبتت الدراسة المعدّة حول أساليب تكثيف مستغلات القوارص أنّه لا يتمّ دائما تركيز مصدّات الرياح لحماية الغراسات لاسيما بولايتي جندوبة والقيروان وهو ما يؤثّر على نموّها وعلى كمّيات الإنتاج. كما أثبتت

هذه الدراسة أنّ عمليّة الغراسة لا تأخذ بعين الاعتبار المسافة الفاصلة بين مستوى الأرض ونقطة التلقيم التي يتمّ أحيانا ردمها ممّا لا يسمح للغراسات بالنموّ بالصّفة المرجوّة.

من جهة أخرى تشكو هذه المناطق نقصا هامّا في اليد العاملة المختصّة لاسيما في مجال التقليم إذ تجاوز هذا النقص 62 % بولاية جندوبة وحوالي 50 % بولاية القيروان خلال موسم 2007-2008. وإزاء هذا النقص يلجأ بعض الفلاحين إلى يد عاملة مختصة في غراسات أخرى لاسيما أشجار الزيتون وهو ما ينعكس سلبا على جودة عمليات تقليم أشجار القوارص.

كما أنّ عمليّات الإرشاد المتعلّقة بالتّقليم تعتبر محدودة حيث لم يتمّ خلال موسم 2007-2008 إرشاد سوى 80 فلاحا في ولاية القيروان من مجموع 600 فلاح و180 فلاحا بولاية بنزرت من مجموع 930 فلاحا و15 فلاحا بولاية جندوبة من مجموع 450 فلاحا وهو ما يحول دون الإحاطة بالفلاّحين ومدّهم بأهمّ الطّرق الواجب اتّباعها للقيام بعمليّة التّقليم على أسس سليمة للرّفع من مردودية الغراسات.

وعلى صعيد آخر لم يتلقّ المرشدون الفلاحيون التابعون للمندوبية الجهوية للتّنمية الفلاحيّة بجندوبة والمباشرون بمناطق إنتاج القوارص تكوينا يمكّنهم من مواكبة تطوّر التقنيات المعتمدة في قطاع القوارص خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية جوان 2008. واقتصر تكوين المرشدين التابعين للمندوبية الجهوية للتّنمية الفلاحيّة ببنزرت على أيام إعلامية لم يشارك فيها سوى 9 مرشدين من مجموع 22 مرشدا خلال نفس الفترة وهو ما من شأنه أن يحدّ من مساندة الفلاّح وتأطيره في جميع مراحل الإنتاج ومساعدته على التحكم في التقنيات الكفيلة بتطوير المردودية وتحسين الجودة.

كما لوحظ أنّ الشركات التعاونية للخدمات المتواجدة في المناطق الجديدة لا تتدخّل في قطاع القوارص وذلك رغم ما شهدته هذه المناطق من إحداثات وتوسّعات في مساحات القوارص خلال العشرية الأخيرة، وهو ما لايساعد على تدعيم الإحاطة بالمنتجين خاصة أمام صغر حجم المستغلاّت وفي غياب تقاليد لإنتاج القوارص بهذه المناطق.

2- البرنامج الرئاسي للتوسع بالمناطق الجديدة والواعدة

استهدف البرنامج الرّئاسي لغراسة القوارص بالمناطق الجديدة والواعدة تدعيم التوسّعات بتلك المناطق على مساحة 1250 هك خلال الفترة 2005-2009 بتوفير 100 ألف شتلة في السنة من غراسات القوارص وعرضها على الفلاّحين بدعم في حدود 50 % من ثمنها . وبلغ مجموع المساحات المحدثة إلى موفى سنة 2007 حوالي 594 هك غرست بها حوالي 238 ألف شتلة وهو ما يمثّل إنجازا قدره 79 % من التوقعات بالنسبة إلى السنوات الثلاث الأولى من البرنامج.

وقد تمّ في إطار هذا البرنامج استهداف غراسة 40 ألف شتلة ليمون في السنة لمجابهة الآثار المترتّبة عن مرض المالسيكو بالمناطق التقليدية أين أصبح يمثّل تهديدا لديمومة هذه الغراسات خاصّة أنّ أعمال البحث العلمي لم تتوصل إلى إيجاد الحلول لمكافحته. إلاّ أنّه تبيّن أنّ هذا الصنف من القوارص لم يلق إقبالا لدى الفلاحين إذ تراجعت نسبة الإنجاز من 80 % خلال موسم 2004-2005 إلى 55 % خلال موسم 2005-2006 ثم إلى 43 % خلال موسم 2006-2007.

ومن بين الإجراءات التي من شأنها تطوير غراسات الليمون في تلك المناطق ربط إسناد المنحة في هذا المجال باقتناء عدد أدنى من شتلات الليمون.

وأبرزت متابعة البرنامج الرّئاسي لغراسة القوارص لموسمي 2004-2005 و2005-2006 من قبل المجمع المهني المشترك للغلال قلّة صيانة الغراسات وعدم تعميم طريقة الرّي قطرة قطرة ممّا لا يوفّر لها العناية بالصفة المرجوّة ولا يؤمّن ترشيد التصرّف في الموارد المائية المتاحة.

وعلى صعيد آخر أدّى توزيع المساحات المبرمجة للغراسة حسب طلب المنتفعين إلى تزويد بعض المنتجين بعدد محدود من الشتلات يقلّ عن 100 شتلة وهو الحدّ الأدنى المعتمد لغراسة 0,25 هك. ومن شأن هذه الوضعيّة أن لا تسمح بمتابعة تلك الغراسات وبتقديم الإحاطة الفنّية اللاّزمة للفلاّحين نظرا إلى تشتّت المساحات وتواضعها وإلى النقص المسجّل في عدد المرشدين بمختلف مناطق إنتاج القوارص.

ولتدعيم عمليّات الإرشاد لجأت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي على مدى موسمي 2005-2006 و2006-2007 إلى التعاقد مع المستشارين الخواص لتقديم خدماتهم لفائدة قرابة 200 فلاّح في إطار تدعيم البرنامج الرئاسي للتوسّع بالمناطق الجديدة والواعدة. وتهدف هذه التجربة أساسا إلى تعويد الفلاّح على التعامل مع القطاع الخاص والاستفادة من خبرته غير أنّه بانتهاء فترة السنتين تبيّن أنّ التعاقد مع القطاع الخاص لا يتم إلاّ من قبل كبار الفلاّحين.

II- الترويج

يكتسي ترويج القوارص أهمّية بالغة باعتبار دوره في تثمين الإنجازات المحققة على مستوى الإنتاج وأثره على دخل الفلاح. وشملت أعمال الرقابة في هذا المجال الترويج الداخلي والتحويل والتصدير.

أ- التّرويج الدّاخلي والتحويل

تبيّن أنّ سوق الإنتاج للقوارص المحدثة بمنزل بوزلفة لا تستجيب لكرّاس الشروط المتعلّق بضبط تنظيم وسير أسواق الإنتاج وأسواق الجملة لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري[1] ولبقيّة القرارات الترتيبيّة الصّادرة عن وزير التجارة في الغرض. من ذلك أنّ هذه السّوق تفتقر إلى فضاء مهيّأ ومسيّج وشبكة كهربائية ومرافق صحّية كما أنّ تنظيمها تعتريه نقائص خاصّة على مستوى معدّات الفوترة وأوقات البيع ورفع السلع.

وعلى صعيد آخر تبيّن أنّ الكمّيات التي تمّ ترويجها عبر مسالك التّوزيع المنظّمة لم تتعدّ في معدّلها 60 ألف طن خلال الفترة 2005-2007 في حين يفوق حجم الكمّيات المعدّة للاستهلاك الداخلي 200 ألف طن في السنة. ويستدعي ذلك العمل على دعم الترويج عبر المسالك المنظّمة بما يضمن مصلحة الفلاّح والمستهلك من ناحية ويسمح بدعم جودة المنتوجات المروّجة من ناحية ثانية. كما أنّ ذلك يعزّز مداخيل صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري المموّل بتوظيف نسبة 2 % من سعر بيع المنتوجات الفلاحية والذي يخصّص جانب من موارده لتمويل البرامج العمومية لتنمية قطاع القوارص.

---

[1] المصادق عليه بالأمر عدد 1630 لسنة 1998 المؤرّخ في 10 أوت 1998.

كما اتّضح فيما يخصّ جودة القوارص المروّجة بالسّوق الداخلية أنّ مراقبة احترام المنتوج للمواصفات[1] تتمّ حسب الوزارة المكلّفة بالتجارة بصفة انتقائيّة. وتستدعي هذه الوضعيّة تكثيف عمليّات المراقبة حتّى يتسنّى العمل بهذه المواصفات في مجال الترويج الداخلي على غرار ما هو معمول به في مجال التصدير.

وفي ما يتعلّق بنشاط تحويل القوارص فقد تبيّنت محدودية هذا النشاط حيث لا يتم تحويل سوى معدّل 400 طن في السنة موزعة على البرتقال والليمون وموجهة أساسا إلى القطاع السياحي. ويلجأ أغلب الصناعيين الناشطين في مجال إنتاج عصير الغلال إلى توريد العصير المركّز لتلبية حاجيات السوق الداخلية وقد بلغت قيمة هذه الواردات خلال سنة 2007 حوالي 4,7 م.د.

وتعزى محدودية تحويل القوارص التونسية حسب مصالح الإدارة العامة للصناعات الغذائية بالوزارة المكلّفة بالصناعة إلى عدم توفر الإنتاج بصفة كافية ومنتظمة علاوة على ارتفاع الأسعار مقارنة بكلفة توريد العصير المركّز.

وفي ظل التطوّر الهيكلي للإنتاج الذي قد يتدعّم في السنوات المقبلة في صورة تحسين المردودية بما يوفّر كميات كافية للتحويل، فإنّ الأمر يدعو إلى التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وخاصّة منها الوزارات المكلّفة بالفلاحة وبالصناعة وبالتجارة وكذلك مؤسسات البحث العلمي لإعداد استراتيجية تهدف إلى ضبط مجالات التحويل وطرق الإنتاج وتحديد الأسواق المستهدفة وهي عناصر أساسية لتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

ب- التصدير

استهدفت خطة النهوض بقطاع القوارص الترفيع في حجم الصادرات من حوالي 26 ألف طن عند إعداد الخطة في سنة 1992 إلى 50 ألف طن في سنة 2000. إلاّ أنّ الإنجازات لم ترتق إلى المستوى المأمول مقارنة بأهداف الخطة حيث لم يتجاوز معدّل الصّادرات التونسيّة من القوارص خلال السنوات الخمس الأخيرة (2003-2007) حوالي 18,129 ألف طن في السّنة في حين أنّ حصّة تونس من صادرات القوارص نحو بلدان الاتّحاد الأوروبي المتمتّعة بإعفاء كلّي من المعاليم الديوانية تبلغ 40 ألف طن سنويا.

---

[1] المواصفات التونسية للقوارص عدد 96-27 لسنة 1985 المصادق عليها في أكتوبر 1990.

وتعزى هذه الوضعيّة إلى عوامل هيكليّة تخصّ منظومة القوارص ككلّ وأخرى تتعلّق بمختلف جوانب عملية التّصدير ذاتها .

فبالنّسبة إلى الأسباب الهيكليّة فهي تتعلّق أساسا بالإنتاج والطّلب الداخلي. من ذلك أنّ إنتاج القوارص وخاصّة منها صنف المالطي الذي يمثّل أكثر من 95 % من جملة الصّادرات لم يشهد تطوّرا ملحوظا في حين أنّ الطلب الداخلي ما فتئ يسجّل تطوّرا من سنة إلى أخرى. وهو ما أصبح يمثّل ضغطا على توفير كمّيات كافية تلبّي حاجيات التّصدير نظرا لإعطاء المنتجين الأولويّة لتزويد السّوق الداخليّة التي توفّر أحيانا أسعارا أفضل بـ 50 % من تلك التي تعرضها محطّات التصدير.

أمّا الأسباب الأخرى المتعلّقة بالجوانب المحيطة بعملية التصدير فيتمحور أهمّها حول تنمية الصادرات والتحكّم في جودة الكمّيات المصدّرة.

1- تنمية صادرات القوارص

استهدفت خطّة تنمية القوارص تدعيم الأسواق التقليديّة والبحث عن أسواق جديدة والعمل على التّعريف بميزات الإنتاج التونسي وخاصّة منه صنف المالطي الذي يصنّف من بين أجود أنواع القوارص من قبل المختصّين علاوة على انفراد البلاد التونسيّة بإنتاجه على المستوى العالمي. غير أنّ مجهودات تثمين هذه الميزات التفاضليّة على مستوى التّصدير ظلّت دون المستوى المأمول. من ذلك أنّه لم يتمّ رسم استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد تضبط الآليات الكفيلة ببلوغ هذه الأهداف. فقد اتّضح في هذا المجال أنّ السوق الفرنسيّة تستأثر بصفة شبه كاملة بالصّادرات التونسيّة من القوارص وتتواصل هذه الوضعيّة منذ عقود دون تسجيل إنجازات تذكر فيما يخصّ كسب أسواق جديدة.كما أنّ الاعتماد بصفة شبه كلية على صنف المالطي من شأنه أن يؤثّر على حجم الصادرات في صورة حدوث خلل ما على الطلب من هذا الصنف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواصفات التونسية والأوروبية للقوارص قد ضبطت 3 أصناف من البرتقال وهي ممتاز وصنف 1 وصنف 2 حسب المظهر الخارجي للثمار وشكلها ولونها . غير أنّه لا يتمّ تصدير الصنف الممتاز من المالطي إذ تقتصر هذه العمليّة على الصنف 1 .

وتمثّل محدودية الاعتمادات المخصّصة من قبل الهياكل العموميّة للتّعريف بالمنتوج التّونسي بالأسواق الخارجيّة والتي لا تتعدّى في معدّلها 30 أ.د في السنة من العوامل التي أدّت إلى تواضع الإنجازات وهو ما يستدعي مساهمة بقيّة الأطراف المعنيّة بعمليّة التّصدير ولا سيما أصحاب محطّات التّصدير.

ومن ناحية أخرى دعت خطة تنمية القوارص إلى الاقتصار على تصدير الأحجام الكبيرة والمتوسطة عن طريق البيع بالمزاد على أن يتمّ تسويق الأحجام الصغيرة عن طريق البيوعات الباتّة وذلك قصد تثمين الكميات المصدّرة والحدّ من تراجع أسعار البيع. إلاّ أنه تبيّن أنّ كميات الأحجام الصغيرة التي يتمّ تسويقها عن طريق البيوعات الباتّة ما زالت ضعيفة حيث لم تتعد نسبتها 18,48 % من مجموع المبيعات للأحجام الصغيرة خلال الفترة 2005-2007.

وعلى صعيد آخر يتمّ تسويق القوارص التونسيّة بالأسواق الخارجيّة أساسا عن طريق وكلاء بيع أجانب مصادق عليهم من طرف المجمع المهني المشترك للغلال وفق كرّاس شروط أعدّ للغرض. ويتحصّل الوكيل على عمولة بمعدّل 7 % من الصّادرات الجملية تمّ ضبطها على أساس تحمّله جانبا من مصاريف التعريف بالمنتوج. إلاّ أنّه لوحظ أنّ تقييم تعهّدات الوكلاء فيما يخصّ التّعريف بالمنتوج ليس له تأثير كبير على قرار المجمع عند تجديد المصادقة إذ لا يتعدّى العدد الأقصى المسند في هذا الإطار 5 على 100 وهو ما لا يدفع الوكلاء إلى إيلاء الأهمية اللازمة لجانب التعريف بالمنتوج. من ذلك أنّ تقييم أداء وكلاء البيع لموسم 2007 أفرد وكيلا وحيدا بعدد 5 لقاء مجهوده في التّعريف بالمنتوج وتحصّل بقيّة الوكلاء البالغ عددهم 14 على عدد صفر من خمسة.

2- جودة الصادرات

لوحظ حسب تقارير ممثّل المجمع المهني المشترك للغلال بمرسيليا ومراسلات وكلاء البيع الواردة على المجمع أنّ الصادرات التونسيّة تشكو عديد النّقائص منها عدم احترام متطلّبات التّصنيف حسب الأحجام المنصوص عليها بالمواصفات والنّقص في عمليّة التّلميع وتدنّي جودة القوارص أو تبقّعها. ومن شأن هذه الوضعيّة أن تؤثّر سلبا على الصّادرات التونسيّة من حيث الكميّة والسعر وعلى ثقة المستهلك في جودة المنتوج التونسي.

وتعزى هذه النقائص إلى عدّة عوامل من أهمّها تدنّي جودة القوارص الواردة على محطّات التّصدير مما أدّى إلى تسجيل نسبة هامة من الكميات غير القابلة للتّصدير تتراوح بين 50 % و70 % من الكمّيات الجمليّة نظرا إلى ارتفاع نسبة القوارص ذات الحجم الصّغير إلى جانب عدم كفاية التحكّم في تقنيات الجني على مستوى الضيعة.

كما لم يساهم في تحسين جودة الكميات المصدّرة ما لوحظ من ضعف في نسق تأهيل محطّات التصدير وانخراطها في نظم الجودة إذ بالرّغم من قدم تجهيزات هذه المحطّات البالغ عددها 16 محطة تبيّن أنّ محطّة واحدة انخرطت في برنامج التّأهيل الصناعي إلى غاية جوان 2008 وبرمجت استثمارات بقيمة 3,576 م.د نفّذت في حدود 30 %.

أمّا في إطار البرنامج الوطني للجودة فقد تحصّلت محطّة واحدة على شهادة إرساء نظام التصرّف في السلامة الغذائية في فيفري 2008 في حين شرعت محطّة أخرى في عملية التدقيق للحصول على نفس الشّهادة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّه تمّ في 4 فيفري 2008 إصدار كرّاس الشروط الخاص بتنظيم نشاط تكييف التمور والغلال والخضر الطازجة والذي تضمّن مجموعة من الالتزامات تتعلّق أساسا بالجوانب الفنّية والشّروط الصحيّة وجودة المنتوجات. وإزاء النّسق الضعيف المسجّل في انخراط محطّات تصدير القوارص ببرنامج التّأهيل الصناعي والبرنامج الوطني للجودة يصبح من العسير على أغلب هذه المحطّات التوصّل إلى الاستجابة إلى مقتضيات كرّاس الشّروط في الآجال مع ما يترتّب عن ذلك من إجراءات قد تصل إلى رفض إسناد المصادقة لممارسة النّشاط من قبل لجنة المراقبة الفنيّة المحدثة للغرض.

أمّا في ما يتعلق بنقل صادرات القوارص فيتعرّض المصدّرون إلى صعوبة توفّر عدد كاف من العربات المجرورة والحاويات خاصة خلال فترات الذروة. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى عزوف الشركات الخاصة عن شحن المنتوجات الفلاحية نظرا إلى انخفاض سعر نقلها مقارنة بمنتوجات أخرى.

ومن جهة أخرى تكتسي عمليّة النقل المبرّد لصادرات القوارص أهميّة بالغة للمحافظة على المنتوج. وفي هذا الإطار تمّ رصد منحة للتّشجيع على نقل القوارص المصدّرة عبر المجرورات المبرّدة. وبالرّغم من ذلك لا يخلو أيّ موسم تصدير من تسجيل عدّة تشكيات صادرة عن وكلاء البيع وعن ممثّل المجمع المهني المشترك للغلال بمرسيليا

تتعلّق بتردّي جودة القوارص المصدّرة عبر المجرورات العادية خاصّة عند تقدّم نضج الثمار ابتداء من النصف الثاني من شهر فيفري من كلّ سنة. وتبيّن من خلال الاطّلاع على عيّنة من حسابات المبيعات خلال موسم 2008 أنّ أسعار بيع القوارص المصدّرة عبر مجرورات غير مبرّدة عادة ما تكون منخفضة مقارنة بمعدّل الأسعار المعتمدة.

*

* *

حظي قطاع القوارص بجملة من البرامج العمومية التي سعت أساسا إلى تنمية الإنتاج والنهوض بالتصدير. ولئن توفّقت بعض هذه البرامج في تحقيق الأهداف المرسومة مثل البرنامج الرئاسي لدعم المالطي وبرنامج التوسّع في المناطق الجديدة والواعدة، فإنّ خطة النهوض بقطاع القوارص لم تمكّن من تجاوز الإشكاليات التي دفعت إلى إقرارها ممّا يتطلّب العمل على تذليل الصعوبات التي تعوق تجسيم الأهداف الرئيسية للخطة وخاصّة منها الرفع في مردودية غراسات القوارص.

ففي مجال الإنتاج و أمام محدودية الموارد المائية وللحدّ من الاستغلال المفرط للمائدة المائية ولتوفير حاجيات الغراسات فإنّ المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية مدعوّة للعمل على الرّفع من نسق التغذية الاصطناعية للمائدة المائية ودراسة جدوى تركيز محطات لتخزين المياه مع تدعيم الإرشاد في مجال الاقتصاد في مياه الري. وبخصوص التسميد فإنّ الضرورة تدعو إلى تكثيف الإرشاد في مجاله وإلى الإسراع بوضع إطار قانوني خاص بالأسمدة المورّدة لغاية التحكّم في تقنيات التسميد والحدّ من مخاطر تلوّث المائدة المائية.

ومن شأن مزيد التّنسيق بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وخلايا الإرشاد التّابعة للمندوبيّات الجهوية للتّنمية الفلاحيّة بالولايات المعنيّة والمهنة أن يساعد على إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الفلاّحين على دعم المعارف المهنية المكتسبة في مجال التقليم وحثّ الشبان على متابعة مراحل التّكوين.

وللحفاظ على التوازن البيئي وأمام محدودية اعتماد المقاومة البيولوجية للآفات المهدّدة للقوارص فإنّ مزيد التّنسيق بين هياكل البحث والمندوبيّات الفلاحية والمهنة من شأنه أن يدعم هذه الوسائل قصد الحدّ من التأثيرات السلبية لاستعمال المواد الكيميائية.

وباعتبار أنّ نسبة الغراسات المسنّة مرشّحة للارتفاع في غياب عمليات تشبيب جدّية فإنّ وزارة الفلاحة والموارد المائية مدعوّة إلى دراسة الكلفة الحقيقيّة لعملية التشبيب للنظر في إمكانية مراجعة المنحة المخصصة للغرض حتى يتسنّى تحفيز الفلاحين للإقبال على هذه العملية.

وعلى نطاق الترويج الداخلي فإنّ العمل على احترام المواصفات بتضافر جهود الأطراف المتدخّلة في منظومة القوارص ولاسيما وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة التجارة والصناعات التقليدية والمهنة من شأنه أن يضمن جودة المنتوج ويحقّق شفافية المعاملات والأسعار.

أمّا في مجال التصدير فإنّ الهياكل العمومية المعنية وخاصّة المجمع المهني المشترك للغلال ومركز النهوض بالصادرات مدعوّة إلى وضع استراتيجية لتطوير صادرات القوارص من خلال البحث عن أسواق جديدة وتنويع الأصناف المصدّرة.كما أنّ وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مدعوّة إلى مزيد حث أصحاب محطّات تصدير القوارص على الانخراط في برنامجي التّأهيل والجودة.

ردّ وزارة الفلاحة والموارد المائيّة

تّم إنجاز كلّ العناصر الّتي تّم إقرارها بدعم إضافي على غرار التوسّع في الغراسات والتسميد الذّي ساهم في تطوير المساحات التّي بدأت تعطي أكلها بعد إنتهاء الخطّة ودخول الغراسات طور الإنتاج التدريجي حيث بلغ إنتاج القوارص 300 ألف طنّ خلال الموسمين الأخيرين وهو مؤشّر إيجابي على تطوير الطاقة الإنتاجيّة والرّفع في الإنتاج لتلبية طلبات السوق الداخليّة المتزايدة وتطوير حصّتنا التصديرية مع الإتحاد الأروبي.

أمّا فيما يتعلّق بتراجع معدّل المردوديّة في الهكتار خلال الخطّة لم يتعرّض التقرير إلى التّقلبات المناخيّة الّتي طرأت خلال إنجاز الخطّة ونذكر على سبيل المثال ظهور حشرة حافرة الأوراق بتونس منذ موسم 1994 الّتي أضرّت بالأوراق وساهمت في تراجع الإنتاج وكذلك مواسم الجفاف المسجّلة خلال ثلاثة مواسم متتالية 2001-2003 والمتزامنة مع إرتفاع لدرجات الحرارة خلال فترة الخريف والشتاء الّتي ساهمت في تساقط أوراق بعض الأصناف من القوارص وإلى جانب ذلك تملّح المياه بمنطقة الإنتاج ممّا ساهم في تراجع المردوديّة.

وبخصوص الأحجام فإنّ صنف المالطي والمسكي من الأصناف المعروفة جينيّا بكثرة الحمولة وغالبيّة الأحجام المتوسّطة والصغرى ونسبة تحسين هذه الأحجام تبقى محدودة.

أمّا عنصر تحسين التسميد فقد تّم إدراجه كعملية تحسيسيّة إرشاديّة لفائدة المنتجين قصد حثّهم في مرحلة أولى على إستعمال البوطاس وفي مرحلة ثانية التركيز على المواد ذات الإحتياجات الصّغيرة مثل الزنك والحديد والمنغناز بعد إجراء التحاليل الورقيّة وبالنسبة إلى عمليّة التّقليم فقد تّم التّركيز عليها في الخطّة خاصّة في المناطق الجديدة قابله عزوف الشبّان على تعلّم هذه المهنة إلى جانب ارتفاع كلفة هذه العمليّة ممّا ساهم في القيام بها مرّة في السنتين على غرار الزّياتين.

هذا وإذ أشار التّقرير إلى ضرورة وضع إستراتيجيّة للنّهوض بصادرات القوارص من خلال البحث عن أسواق جديدة وتنويع الأصناف المصدّرة فإنّه يجدر التّأكيد على أنّ الوزارة عملت على :

- *الرّفع في نسق إنجاز البرنامج الرئاسي لغراسة المالطي من معدّل 80 هك قبل سنة 2005 إلى معدّل 160 هك سنويّا خلال السنوات الأخيرة.*
- *إنجاز نسبة 85 % من المساحات المبرمجة في إطار البرنامج الرئاسي لغراسة القوارص بالمناطق الجديدة والواعدة خلال الأربع سنوات الأخيرة لهذا البرنامج.*
- *إدخال أصناف جديدة من القوارص الّتي مكّنت من تمديد فترة الإستهلاك من 6 إلى 8 أشهر.*
- *بعث أقطاب جديد لإنتاج القوراص كشركات الإحياء والتّنمية الفلاحيّة الّتي تعتمد على حزمة فنّية متطوّرة.*

وأعطت هذه الإنجازات في السنوات الأخيرة بوادر ملحوظة من حيث تطوّر الإنتاج ونموّ صادراتنا من القوارص حيث تجاوزت خلال سنة 2008 مستوى 27 ألف طنّ مع تنويع في الأصناف لتشمل خاصّة صنف القارص الذّي فاقت كمّياته المصدّرة 2200 طنّ وتنوّع في الأسواق لدخولها إلى 5 بلدان أوروبّية إضافة إلى فرنسا والخليج العربي.

ولتذليل بعض الصّعوبات الفنّية وإيجاد الحلول لها تّم بعث المركز الفنّي للقوارص منذ موسم 2007 ممّا سيعطي نفسا جديدا على مستوى تطبيق الحزمة الفنّية والمداواة البيولوجيّة وسيعمل مع البحث على تطوير تقنيات الإنتاج وتكوين المنتجين في عديد المجالات ذات العلاقة بالقوارص.

ردّ وزارة الصناعة والطاقة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

لا يثير التقرير التأليفي المتعلّق بتنمية قطاع القوارص لدينا أية ملاحظات.

ردّ وزارة التجارة والصناعات التقليدية

لا يثير التقرير التأليفي المتعلّق بتنمية قطاع القوارص أية ملاحظات لا من الناحية الشكليّة أو المضمون.